



سِيَاسَة الشَّفَافِيَّةِ وَالإِفْصَاحِ



مؤسسة صلات العطاء الاهلية
Silat Al-Ataa Charitable Foundation

٢٠٢٥ / ١٤٤٧

(1) تعميد:

تدرّس مؤسسة صلة العطاء الأهلية (وشعار إليها فيما يلي بـ "المؤسسة") على أن تكون الشفافية والإفصاح ركيزتين أساسيتين في تحقيق الثقة والمصداقية مع المجتمع والجهات الرقابية والمستفيدين والداعمين.

تهدف هذه السياسة إلى تنظيم إجراءات نشر التقارير المالية والتشغيلية والأنشطة بشكل دوري ومنتظم، بما يعزز الثقة مع المستفيدين، الشركاء، الجهات الداعمة، والمتطوعين، فيما يتعاشى مع متطلبات المركز الوطني للتنمية القطاع غير الربحي ومعايير الحكومة الرشيدة، والالتزام بأعلى معايير النزاهة والمساءلة.

(2) نطاق السياسة:

تسري أحكام هذه السياسة على:

- 2.1. أعضاء مجلس الأمانة والإدارة التنفيذية والموظفو.
- 2.2. المتطوعون والاستشاريون والأطراف المتعاقدين مع المؤسسة.
- 2.3. أي أطراف أخرى تربطهم بالمؤسسة أي علاقة تعاقدية أو شراكة.

(3) أهداف السياسة:

تهدف هذه السياسة إلى:

- 3.1. تعزيز الثقة والشفافية بين المؤسسة وأصحاب المصلحة من خلال الوضوح والمصداقية في تعاملاتها المالية والتشغيلية.
- 3.2. ضمان الامتثال لمتطلبات المركز الوطني للتنمية القطاع غير الربحي والأنظمة المعمول بها معايير الحكومة.
- 3.3. تمكين الجهات الرقابية والمستفيدين والشركاء من الاطلاع على أنشطة المؤسسة وتقديرها.
- 3.4. نشر المعلومات بطريقة مسؤولة تحافظ على السرية ولا تضر بالمصلحة العامة أو بالأطراف ذات العلاقة.
- 3.5. تعزيز ثقافة الإفصاح الطوعي بما يتجاوز الحد الأدنى المطلوب نظامياً، لدعم مبادئ الحكومة المؤسسية.

(4) أساليب وإجراءات الإفصاح:

تلزم المؤسسة بما يلي:

- 4.1. الإفصاح عن المعلومات المالية والتشغيلية وفق متطلبات المركز الوطني للتنمية القطاع غير الربحي.
- 4.2. نشر التقارير السنوية المدققة المعتمدة التي تتضمن الأنشطة، النتائج المالية، عدد المستفيدين، والمبادرات المنفذة.
- 4.3. رفع القوائم المالية المعتمدة بعد إقرارها من مجلس الأمانة على الموقع الإلكتروني للمؤسسة .(<https://silatalata.sa>)
- 4.4. نشر بيانات الاتصال الرسمية وقنوات تلقي الاستفسارات والشكوى واللاحظات عبر المنصات المعتمدة.
- 4.5. إصدار بيانات إعلامية رسمية عند وجود معلومات تهم المجتمع أو الشركاء.
- 4.6. الإفصاح الفوري للجهات الرقابية عند وجود أي تغيير جوهري في أنشطة المؤسسة أو هيكلها التنظيمي أو بياناتها المالية.
- 4.7. ضمان العدالة في الإفصاح بحيث تضمن المؤسسة عدم التمييز بين المتعاملين في الوصول إلى المعلومات المفتوحة عنها.
- 4.8. حفظ جميع التقارير والمستندات المفتوحة عنها ضمن نظام الأرشيف الإلكتروني للمؤسسة لتسهيل المراجعة والتدقيق.

٥) تصنيف المعلومات المطلوب الإفصاح عنها:

تُصنف المعلومات المطلوب الإفصاح عنها وفق طبيعتها أو دورية النشر كما يلي:

٥.١. الإفصاحات الدورية السنوية:

- التقرير السنوي المعتمد من مجلس الأمانة الذي يتضمن النتائج المالية. الأنشطة المنفذة (مثل توزيع المساعدات، العملات التوعوية)، وتقدير الأداء، وينشر ضمن المهمة النظامية.

- تقدير مجلس الأمانة السنوي الذي يوضح الأداء والتحديات والتوصيات المستقبلية.

٥.٢. الإفصاحات الدورية نصف السنوية:

- تقدير نصف سنوية تتضمن ملخصاً للأنشطة المالية والتشغيلية. ويتم نشرها ضمن المهمة النظامية.
- بيانات عن المبادرات الموسمية (مثل حملات حفظ النعمة أو البرامج التطوعية).

٥.٣. الإفصاحات غير الدورية:

- الإفصاح عن التطورات الجوهرية فور حدوثها (مثل إطلاق برامج جديدة أو تغييرات إدارية).

- الإعلان عن أي تغييرات في الهيكل التنظيمي أو الشراكات الاستراتيجية.

- توقيع مذكرة تفاهم أو شراكات جديدة ذات أثر كبير.

- أي أمور تتطلب توضيحاً للرأي العام أو الجهات التنظيمية.

٦) الإفصاح المتعلق بالحكومة:

تلزם المؤسسة بالإفصاح عن سياسات الحكومة وإجراءاتها والوثائق المتعلقة بها من خلال نشرها على الموقع الإلكتروني أو أي وسيلة أخرى بما في ذلك ما يلي:

٦.١. اللائحة الأساسية للمؤسسة.

٦.٢. بيانات مجلس الأمانة والإدارة التنفيذية.

٦.٣. اللوائح والسياسات والأدلة والأنظمة.

٦.٤. القوائم المالية والتقارير السنوية وتقارير الإفصاح.

٦.٥. محاضر اجتماعات الجمعية العمومية.

٦.٦. شركاء الدعم والنجاح.

٦.٧. برامج وأنشطة التوعية والثقافية.

٦.٨. اتفاقيات الشراكة مع الجهات الداعمة والشراكات المجتمعية.

٦.٩. أي تحديات جوهرية في سياسة الحكومة أو إجراءاتها.

٧) ضوابط الإفصاح:

٧.١. يجب أن تكون جميع المعلومات المفصح عنها صحيحة ودقيقة ومحدثة.

٧.٢. لا يجوز نشر أي بيانات أو تقارير إلا بعد اعتمادها من الإدارة التنفيذية أو المجلس.

٧.٣. يحظر الإفصاح عن المعلومات السرية أو البيانات الشخصية للمستفيدين أو الجهات الداعمة دون إذن خطبي.

٧.٤. يجب أن يتم الإفصاح عبر القنوات الرسمية فقط.

٧.٥. يلتزم جميع العاملين والمتحدثين الرسميين بعدم الإدلاء بأي تصريحات أو معلومات غير معتمدة.

٧.٦. تراجع جميع المواد قبل النشر من قبل لجنة الحكومة أو المتحدث الرسمي لضمان التوافق مع السياسات النظامية.

8) قنوات الإفصاح:

- 8.1 الموقع الإلكتروني الرسمي للمؤسسة (<https://silatalata.sa>).
- 8.2 الحسابات الرسمية على وسائل التواصل الاجتماعي المعتمدة باسم المؤسسة.
- 8.3 التقارير السنوية والبيانات الصادرة عن مجلس الأمناء أو الإدارة التنفيذية.
- 8.4 المراسلات الرسمية مع المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي.
- 8.5 أي منصة إلكترونية معتمدة من الجهات الرقابية أو الداعمة لنشر بيانات الجمعيات والمؤسسات الأهلية.

9) تعديل السياسة:

يجوز للمجلس تعديل هذه السياسة بناءً على توصية لجنة المراجعة أو متطلبات الحكومة، لضمان توافقها مع أهداف المؤسسة والأنظمة المعمول بها، وتصبح نافذة من تاريخ اعتمادها من المجلس.

10) سريان السياسة:

تسري هذه السياسة من تاريخ الموافقة والمصادقة عليها واعتمادها من المجلس، وإبلاغ جميع الأفراد المعنيين بها.

يعتمد

رئيس مجلس الأمناء

التاريخ: 27-11-2025

التوقيع:

الختام:

